

# الصراع على المياه في أرتاس سنة ١٩٢٥ فنسنت لومير\*

وقت مبكر، انطلاقاً من تبلور مشروع داخلي على وجه التحديد، بينما يرى المؤرخون الصهيونية العكس من ذلك، حيث يتكثرون على فكرة التبلور المتأخر للظاهرة الوطنية الفلسطينية، ويرون أنها تشكلت تحديداً من عناصر خارجية، فمن ناحية يتحدث فريق عن وعي مبكر وداخلي؛ ويتحدث الفريق الآخر عن وعي متأخر وخارجي. إن مثل هذا الرهان يبدو أساسياً، إذ ما تم وضعه في إطار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الحالي، فالأمر لا يعدو كونه معرفة ما إذا كانت هناك «هوية فلسطينية» قبل الغزو الصهيوني لفلسطين، أم أن الأمر معكوس، بحيث لم تكن هذه الهوية الفلسطينية إلا ردة فعل بالعدوى إزاء المشروع الصهيوني.

حاول رشيد الخالدي، ضمن دراسة حديثة له، أن يتجاوز هذا التقسيم الهزلي للأمر، وذلك بإعادة وضع الصورة الوطنية الفلسطينية ضمن إطار منهجي،<sup>٢</sup> إذ توقف ملياً أمام الصيغة الجمعية لـ «أولئك» الذين قاموا بتلك البنية [الوطنية]، وذلك عن طريق تركيز الخطاب والمصالح بين النخبة في المدن من جهة، وسكان القرى والأرياف من الجهة الأخرى.<sup>٣</sup> ورؤيته هذه تلتقي على نحو مباشر مع رؤيتنا: فمسألة أرتاس في الحقيقة، تتيح المجال لملاحظة التأكيد على الخطاب الوطني لدى مواطني الريف الفلسطيني، وأهمية التحقق من مقدرة النخبة في المدن على التعرف أو على تأطير أو حتى على تشجيع هذا الخطاب الوطني (القروي)، من هنا تتضح ملامح الصورة فيما يتصل بمسألة أهلية التمثيل في اللجنة التنفيذية العربية، التي طالما طالب بها الوطنيون، وكانت تقابل دوماً برفض سلطات الانتداب، الأمر الذي انعكس سلباً على مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، التي كانت دوماً ضحية الصراعات الداخلية.<sup>٤</sup> وإذا ما كانت قضية أرتاس تتيح المجال من جديد لطرح مسألة العلاقة بين النخبة المدنية [من أهل المدينة] من ناحية، وأهل القرى من ناحية أخرى، فإنها تضيف أيضاً إلى مسألة الإشكال التقليدي، من جانب الدفاع عن

لقد مثلت أزمة سُحّ مياه الأمطار التي ألمت بالقدس سنة ١٩٢٥ نقطة مفصلية في تاريخ المدينة المقدسة في فلسطين في مرحلة الانتداب؛ ومن الممكن إيجاز الأحداث على النحو الآتي: فقد قررت حكومة الانتداب في الخامس والعشرين من أيار/مايو سنة ١٩٢٥، في أعقاب شتاء جاف (محمل)، تحويل معظم مياه قرية أرتاس إلى مدينة القدس، وفي ٩ حزيران تقدمت اللجنة التنفيذية في المؤتمر العربي الفلسطيني، باحتجاج شديد اللهجة إلى المندوب السامي هريرت صاموئيل، تعلن فيه عن استنكارها الواضح لهذه «السرقة الصهيونية»، وقد تم تقديم قضية أرتاس أمام المحكمة العليا في فلسطين، ثم تم تحويلها سنة ١٩٢٦ إلى مجلس الملك الخاص في لندن، وهو أعلى هيئة قضائية في المملكة.

إن هذه المرحلة، والمجهولة عادة من قبل المؤرخين، تتيح رغم ذلك للإمام بأهم العناصر المكونة لانبثاق الوعي الوطني الفلسطيني، كما تتيح في الوقت نفسه الإحاطة بعوامل التشرذم التي ألمت بالحركة الوطنية الفلسطينية في منتصف العقد الثاني من القرن العشرين. والحقيقة أن انبثاق الوعي الوطني الفلسطيني يشكل نقطة الخلاف الأكثر صعوبة في التاريخ للشرق الأدنى، وهو خلاف يدور عادة حول مسألتين إضافيتين؛ فمن ناحية يطرح السؤال حول «لحظة» انبثاق الوعي الوطني الفلسطيني، ومن ناحية أخرى نجد السؤال يتمحور حول العناصر المكونة لهذا الوعي الوطني،<sup>٥</sup> ويرى المؤرخون الوطنيون الفلسطينيون أن الوعي الوطني قد ظهر في

١ تقع قرية أرتاس إلى الأسفل تماماً من برك سليمان الثلاث. على الطريق الذي يربط بيت لحم بالخليل. على بُعد اثني عشر كيلومتراً إلى الجنوب من القدس. وفي هذا الموقع تحديداً. ووفقاً للتراث التوراتي توجد Hartus Conclusus أو الحديقة المغلقة للملك سليمان. وقد اختلفت أسماء القرية وفق للمصادر (أورطاس. أرتاس. يورطاس).

٢ Rashid Khalidi, *L'identité palestinienne. La construction d'une conscience nationale moderne*, Paris, 2003 (1<sup>ère</sup> édition: Columbia University Press, 1997).

٣ Eric Hobsbawm, *Nations et nationalismes depuis 1870: programme, mythe, réalité*, Paris, 1997 (1<sup>ère</sup> édition: Cambridge, 1983); Ernest Gellner, *Nations et nationalismes*, Paris, 1996 (1<sup>ère</sup> édition: Ithaca, 1983); Benedict Anderson, *L'imaginaire national: réflexions sur l'origine et l'essor du nationalisme*, Paris, 1996 (1<sup>ère</sup> édition: Londres, 1991).

٤ Rashid Khalidi, *L'identité palestinienne*, op. cit., p. 147-187.

٥ Henry Laurens, *La question de Palestine*, t.2, 1922-1947, *Une mission sacrée de civilisation*, Paris, 2002, p. 67.

\* باحث فرنسي في شؤون الشرق الأوسط.

الأرض، وتضيف إليه بُعداً جديداً: وهو أن مسألة مصادر المياه أصبحت عنصراً أساسياً من العناصر المشكّلة للوعي الوطني الفلسطيني، وتعتبر هذه المسألة اليوم، واحدة من القضايا التي لا يمكن التغاضي عنها،<sup>٦</sup> أما في عهد الانتداب فإنها لم تكن تحظى بكثير من الاهتمام، فقد كان التركيز على اختلاف الجبهات منصباً على قضية «مصادرة الأرض» من قِبل المنظمات الصهيونية، من هنا فإن قضية أرطاس تشكّل مرحلة تأسيسية تتيح المجال بدورها إلى تتبع ما يمكن تسميته بـ «الوعي الماء - سياسي (هيدرو- بوليتيك) الفلسطيني»، ففي حالة أرطاس هذه، التي عُرفت منذ قرون بتخصصها في إنتاج الخضروات، وتحتاج إلى كميات كبيرة من مياه الريّ، على نحو متواصل، إن العلاقة بين المياه والأرض ليست مجرد بلاغة لغوية، بل هي قضية حيوية بالفعل.<sup>٧</sup>

وتلقت قضية أرطاس الانتباه إلى شيء من الالتباس، الذي شاب مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية في ١٩٢٠، فهي في حقيقة الأمر قضية معقدة، إذا ما عرفنا أنها وضعت عرباً - فلاحين - في مواجهة مع السلطات المدنية في القدس، فالصراع إذن لم يقتصر على المواجهة بين «الفلسطينيين» و«الصهاينة»، لكنه يعيد إلى الأذهان مواجهات قديمة بين المدينة الكبيرة «العاصمة» وما يقع خلفها من أماكن، وخصوصاً إذا علمنا أن وادي أرطاس يشكّل ومنذ القدم، المنابع الرئيسية لمصادر المياه في مدينة القدس.

إن الجديد في الأمر لم يعد شكوى مزارعي أرطاس من تحويل مياههم إلى مدينة القدس - فهذا أمر احتجوا عليه منذ قرون. كما تبدو في التراث الديني (التوراتي) Hurtus و Concusus والواقعة بالقرب من برك سليمان. قد مثلت من حيث فريدة موقعها. موضوعاً مهماً للعديد من الدراسات الجادة. غير أن النزاع الذي نشب بين المزارعين وبلدية القدس سنة ١٩٢٥ لم يحظ بالاهتمام الكافي: حيث كانت الدراسات مكرسة للأبعاد الأنثروبولوجية والثقافية للقرية. وفي إطار هذه الدراسات يمكن الإشارة تحديداً إلى:

Philip James Baldensberger, *The Immovable East. Studies of the People and Customs of Palestine*, Londres, 1913; Hilma Granqvist, *Marriage conditions in a Palestinian village*, Helsinki, 1931-1935; Jamal Bargouth et Muhammad Jaradat, *The Cultural Landscape of Artas. Solomon's Pools and the water supply of Jerusalem from the Roman period till today*, Ramallah, 2002.

كما يمكن الإشارة إلى الدراسة المهمة جداً التي قامت بها عابدة فلسطين الشيخ شحادة نابلي بعنوان «الذاكرة والنسيان في أرطاس. جوانب من التاريخ الريفي في فلسطين ١٨٤٨-١٩٤٨». تحت إشراف Randi Deghilem جامعة إكس مارسيليا ١ سنة ٢٠٠٧.

إن أزمة شحّ الأمطار في شتاء ١٩٢٥/١٩٢٤ هي أزمة تاريخية بالمعنى الحرفي للكلمة، كما أن أندريه كوش كان واضحاً في استباق الطابع السياسي للأزمة، وهو اتهام الإدارة، وذلك لحثها على التصرف على نحو طارئٍ ومرئي، وقد عبّر الرأي العام عن قلقه إزاء هذه الأزمة على نحو واضح في كل من الصحافة المحلية وصحافة الانتداب، وكشاهد على ذلك تأخذ مقالة ظهرت في ٢٤

٨ HAJM, série *Water Supply*, carton 615, rapport no. 3 (1<sup>er</sup> mars 1924 - 31 mars 1925), p. 1.

١ Julie TROTTIER, *Hydropolitics in the West Bank and Gaza Strip*, Jérusalem, 1999.

٧ إن قرية أرطاس. كما تبدو في التراث الديني (التوراتي) Hurtus و Concusus والواقعة بالقرب من برك سليمان. قد مثلت من حيث فريدة موقعها. موضوعاً مهماً للعديد من الدراسات الجادة. غير أن النزاع الذي نشب بين المزارعين وبلدية القدس سنة ١٩٢٥ لم يحظ بالاهتمام الكافي: حيث كانت الدراسات مكرسة للأبعاد الأنثروبولوجية والثقافية للقرية. وفي إطار هذه الدراسات يمكن الإشارة تحديداً إلى:

Philip James Baldensberger, *The Immovable East. Studies of the People and Customs of Palestine*, Londres, 1913; Hilma Granqvist, *Marriage conditions in a Palestinian village*, Helsinki, 1931-1935; Jamal Bargouth et Muhammad Jaradat, *The Cultural Landscape of Artas. Solomon's Pools and the water supply of Jerusalem from the Roman period till today*, Ramallah, 2002.

كما يمكن الإشارة إلى الدراسة المهمة جداً التي قامت بها عابدة فلسطين الشيخ شحادة نابلي بعنوان «الذاكرة والنسيان في أرطاس. جوانب من التاريخ الريفي في فلسطين ١٨٤٨-١٩٤٨». تحت إشراف Randi Deghilem جامعة إكس مارسيليا ١ سنة ٢٠٠٧.

مارس في صحيفة القدس جاء فيها: «هنالك مصيبة في القدس: فالريف لا يتقدم إطلاقاً في نهاية آذار عما هو عليه عادة في بداية شباط؛ حيث خزانات المياه جافة؛ ومياه الشرب تباع في أول أيام الربيع أسوأ من بيعها في شهر تشرين الثاني في سني القحط؛ فقد بلغ سعر التنكة، أي ثمانية عشر لتراً، من اثنين إلى ثلاثة قروش وقيمة القرش تعادل فرنكاً تقريباً، لذا فقد تم تعليق أعمال البناء، والبلدية لم تكثف بترشيد زبائنها، لأنها هي التي توزع المياه في الأنابيب، فقد أعلنت عن برنامج قاس من الإجراءات يشمل منع ريّ الحدائق، وعدم غسيل الأرضيات... الخ»<sup>٩</sup> ولا يملك المرء إلا أن يكون في حيرة من أمره إزاء تلك الحالة، التي تذكر بالمرحل التي تبعث على البكاء في الحقبة العثمانية.

أما في نشرة فلسطين *Palestine Bulletin*، التي يتكوّن أغلبية قرّائها من اليهود، فقد أثبتت منذ منتصف مارس/آذار في أعمدها طلباً رابانياً (نسبة إلى الرباعي اليهودي). أوعزت فيه بالصلاة والصيام، وقامت الصحيفة في ٢٦ آذار بإصدار بيان باسم الجالية اليهودية في مدينة القدس، جاء فيه: «لقد تقدم مجلس يهود القدس (فاد هير Vad Hair) بمذكرة حول سُخّ المياه إلى حاكم المقاطعة، وقد طالب المجلس الحكومة باتخاذ خطوات فورية لتخفيف الموقف، وبالتالي معالجة قضية التزود بالمياه على نحو نهائي، إذ اقترح المجلس المشاركة مالياً عند الضرورة في هذه المسألة، كما اشتملت هذه المذكرة على مطالبة الجالية اليهودية بالحق في انتخاب عضوين في لجنة المياه»<sup>١٠</sup>. لقد شرعت الجالية اليهودية بممارسة الضغوط على دائرة المياه *Water Supply Department* من دون مواربة طالما أن من أصدرها المذكرة، قد بلغ بهم الأمر أن أحلوا أنفسهم محل سلطات الانتداب لتمويل الأشغال الخاصة بالمياه، الأمر الذي لا يمكن فهمه إلا على أنه تخط لسلطة البلدية، وبالتالي استفزاز صريح للمواطنين العرب. لقد أدّى تسييس قضية المياه إلى تعميق الطائفية في مسألة إدارة المياه، وخير دليل على ذلك مطالبة الذين وقّعوا على المذكرة بوجود عضوين في مجلس المستشارين *Advisory Board* لشؤون المياه، وعند قراءة التقرير الذي كتبه أندريه كوش في العام التالي، يجد المرء أن هذه المطالب قد حظيت بالموافقة، حيث ورد فيه ما يلي: «طبقاً لأسس عضوية المجلس، فإن مفوض المقاطعة يعتبر أن طلب العضوية موافق عليه،

وأن المجلس قد ازداد مقعدين: فقد شغل المقعد الأول السيد ش. سولومون، كما هو مذكور آنفاً، أمّا الآخر فقد شغله الدكتور أ. ليفي»<sup>١١</sup>.

لقد دعم ممثلو الجالية اليهودية في القدس بمناسبة أزمة المياه سنة ١٩٢٥، مكتسباتهم الطائفية في المجلس الاستشاري في دائرة توفير المياه *Water Supply Department*<sup>١٢</sup>، حتى أضحت هذه الإدارة منذ ذلك الحين تحت مراقبة ممثلي الجالية في المدينة، الأمر الذي يتيح ولو على نحو جزئي، فهم قضية أرطاس، ويفسر كذلك لماذا لجأ الوطنيون العرب في الأعوام اللاحقة إلى تخريب تمديدات راس العين، حتى لم تعد مصادر المياه تدار من قبل سلطات المدينة، بل وفقاً للمصالح المتناقضة لهذا الفريق أو ذاك من كلتا الطائفتين، وفي مواجهة ضغط الطائفة اليهودية في مدينة القدس، فقد ردّ مسؤولو دائرة توفير المياه *WSD*، بسلسلة من الإجراءات الفورية. ها هو أندريه كوش يرد بوضوح، على صفحات نشرة فلسطين *Palestine Bulletin* بتاريخ الأول من أبريل سنة ١٩٢٥، على القلق المتصل بإمكان توقف العمل في مواقع البناء قائلاً: «إن هنالك رغبة خاصة لدى السلطات ألا تعترض النشاطات الاعتيادية لشركات البناء، لذا فإنها [أي السلطات]، ستعمل على مشروع توفير كميات من المياه لاستمرارية واستكمال المبانى [التي لم تصلها المياه]، كما أنها لن تدّخر وسعاً في إيصال المياه إلى مبان جديدة»<sup>١٣</sup>. لقد شهد العام ١٩٢٥ أعلى نسبة هجرة يهودية إلى فلسطين، إذ بلغ العدد ٣٥ ألف مهاجر، وبلغ بالتالي الضغط السكاني ذروته في القدس بصورة خاصة<sup>١٤</sup>، فشرع في إنشاء مبان جديدة لاستيعاب المهاجرين، كما أن بناء الجامعة العبرية، التي تم افتتاحها تحديداً في الأول من أبريل في العام نفسه، على قمة جبل سكوبس، قد مثّلت موقع بناء هائل، وإن لم تكن بأهمية مساكن القيادات الصهيونية<sup>١٥</sup>. إن قراءة التقرير السنوي الذي

١١ HAJM, série *Water Supply*, carton 619, rapport n° 4 (1<sup>er</sup> avril 1925 - 31 mars 1926), p. 35-36.

١٢ Sur les huit membres qui composent le Conseil Consultatif du *Water Supply Department*, on compte quatre Juifs, trois Britanniques, et un seul Arabe, qui n'est autre que le maire de la ville, Ragheb Bey Nashashibi.

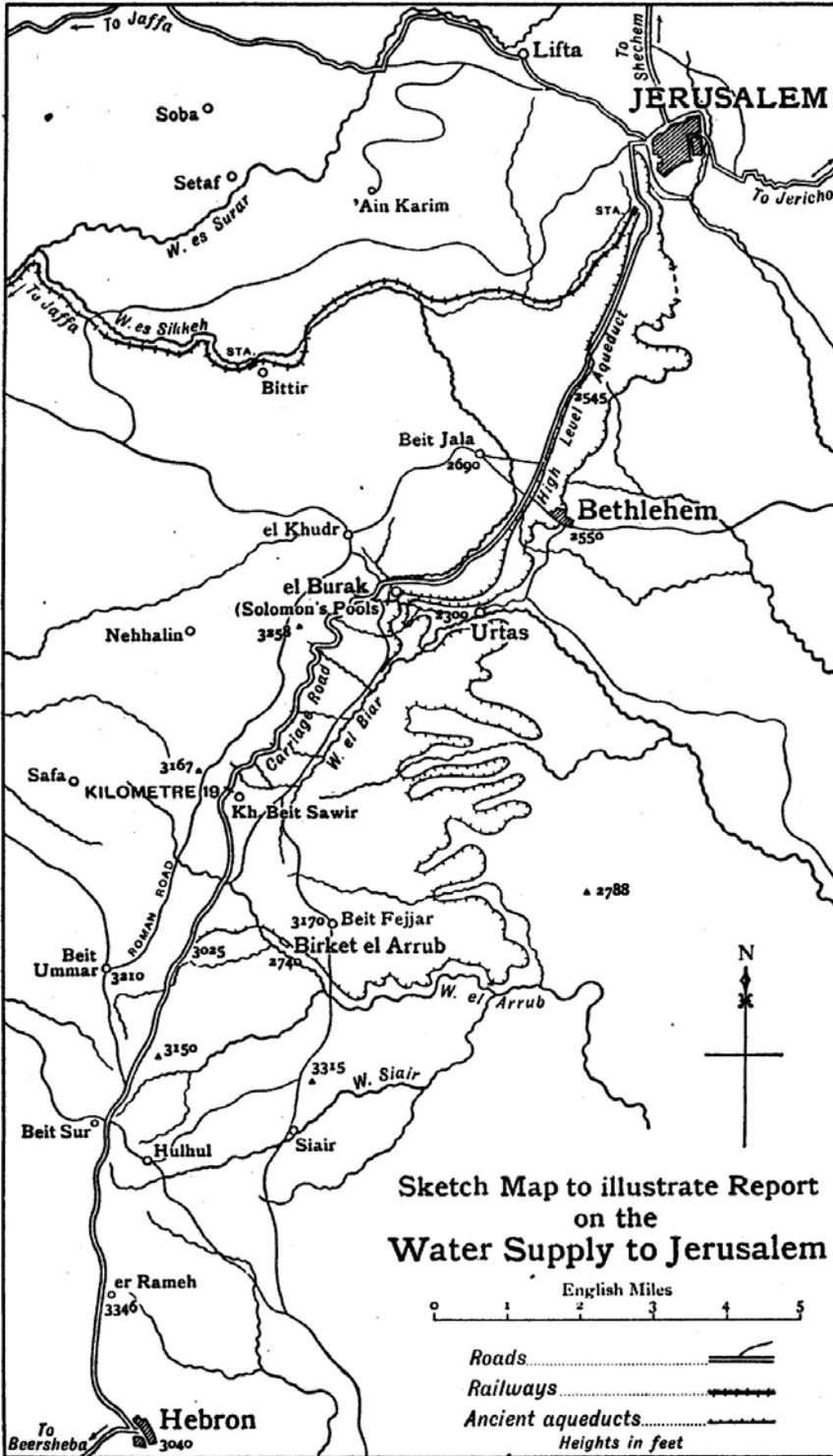
١٣ The *Palestine Bulletin*, 1er April 1925, p. 3

١٤ Henry laurens, *La question de la Palestine*, t. 2, op. cit., p. 74-76 («Le foyer national juif au temps de la quatrième "aliya"»).

١٥ Les récits de l'inauguration de l'Université hébraïque de Jérusalem sont innombrables. Dans l'édition spéciale du *Palestine Bulletin* du 2 avril 1925, tous les discours officiels sont reproduits.

٩ Revue *Jérusalem*, no.125, mai-juin 1925, p. 348 («La sécheresse en Terre Sainte»).

١٠ *The Palestine Bulletin*, 26 mars 1925, p. 3.



خريطة تبين منطقة مشروع اللبني للمياه. المصدر:  
 Palestine Exploration Fund Quarterly Statement, January 1919

## تحويل مياه أرتاس : مصادرة أم سرقة؟

أعلن المندوب السامي هيربرت صاموثيل المرسوم الخاص بتحويل مياه أرتاس في ٢٥ أيار ١٩٢٥، تم نشر المرسوم على نحو واسع في الصحافة المحلية، وقد كان خالياً من أي غموض: «يسمح المندوب السامي في الأمر الذي تم الإعلان عنه في النشرة الرسمية، لبلدية القدس [...] ومدة لا تتجاوز اثني عشر شهراً، بأخذ المياه الصادرة من العين في قرية أرتاس، وأن تُستخدم هذه المياه لزيادة المخزون الموجود في جوابي المجلس الكائنة في برك سليمان».<sup>١٨</sup>

إن أمر المصادرة هذا، الذي جاء استثنائياً وموقتاً، قد صدر عن أعلى سلطة في حكومة الانتداب، التي تحوّل للسلطات البلدية في القدس السهر على تطبيقه. يشتمل مرسوم أرتاس على خمسة بنود، وكل واحد يتكون من فقرة أو اثنتين،<sup>١٩</sup> فبعد البند الأول، والمُراد به إثبات العنوان الحكومي للمرسوم؛<sup>٢٠</sup> يحدد البند الثاني شروط التطبيق، التي تسمح في الحقيقة بظهور تفويض مزدوج: يخوّل المندوب السامي لبلدية القدس أو أية سلطة أخرى، تزويد القدس بالمياه (فيما يلي قول المجلس): «بتطبيق الخطوات الموصى بها في المرسوم الحالي».<sup>٢١</sup> فالأمر إذن متعلق بالمجلس الاستشاري لدائرة توفير المياه (حيث لاحظنا إلى أية درجة هو منصاع، في هذا الوقت من الأزمة، إلى ضغوط الطائفة اليهودية في القدس) الموكل في حقيقة الأمر باتخاذ إجراءات المصادرة لمياه أرتاس؛ أما بقية البند الثاني فإنها تحدد أن السلطة إيّاها يتوجب عليها الحرص على ضمان التوفير لأهل القرية «المياه الكافية للحاجات اليومية»، وهذا يعني «مياه الشرب والأغراض البيئية الأخرى، ولحيواناتهم، كما يمكنهم ريّ الأراضي التابعة لهؤلاء السكان، التي هي بتاريخ هذا الأمر مروية ومزروعة بأشجار ومزروعات دائمة أخرى».<sup>٢٢</sup> إن أي توسع زراعي آخر يعتبر ضمناً ممنوعاً طوال عام، غير أن زراعة الخضروات (الطازجة والمطبوخة) مستثناة من هذه الإجراءات؛<sup>٢٣</sup>

١٨ The Palestine Bulletin, 31 mai 1925, p. 3.

١٩ يمكن مراجعة النص الكامل للمرسوم على صفحة كاملة من فلسطين بوليتين عدد ٣١ مايو ١٩٢٥.

٢٠ Ibid., article 1: «This Ordinance may be cited as the Urtas Springs Ordinance, 1925».

٢١ Ibid., article 2.

٢٢ Ibid.

٢٣ Jamal Bargouthet Muhammad Jaradat, *The Cultural Landscape of Artas*, op. cit., p. 72-85.

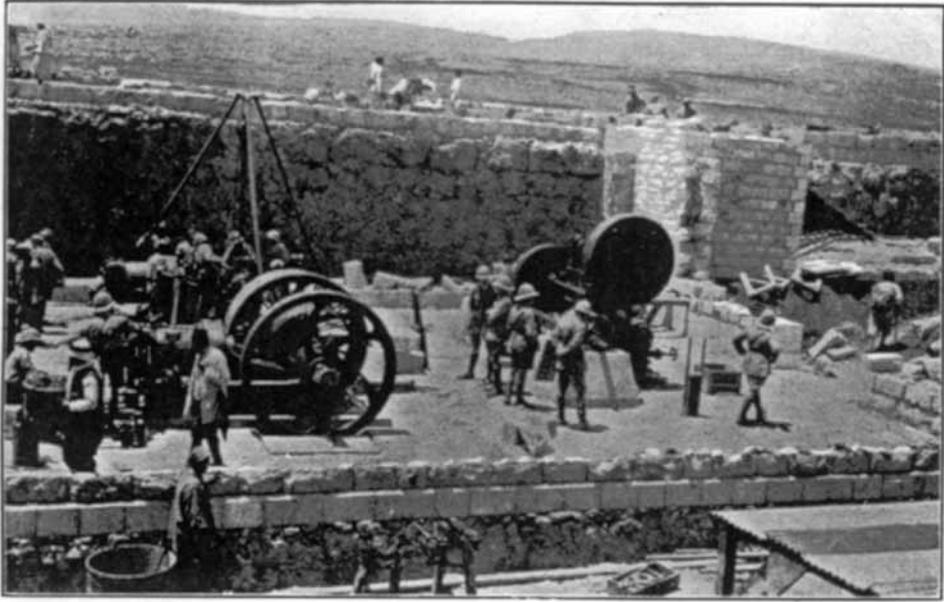
كتبه أندريه كوش في ذلك الوقت يؤكد الأهمية الخاصة التي أولتها دائرة توفير المياه لهذه الورش البنائية، يقول فيه: «..لقد تم تركيب أنابيب تمديد خاصة بطول ١٧٠٠ متر، كما رُكبت مضخات خاصة، لتجعل وصول المياه إلى تلك المواقع البعيدة أمراً ممكناً (على قمة سكوبس)».<sup>١٦</sup>

من هنا، فإن المرء يلاحظ أن مسألة الإنشاءات العقارية في القدس، لم تكن مسألة غير ذات أهمية بالنسبة إلى النزاع الذي جعل الوطنيين الفلسطينيين في مواجهة مع سلطات الانتداب، وطالما استنكرت اللجنة التنفيذية العربية التخزين والإنشاءات العقارية [فقط]. بحكم أنها كانت سبباً رئيسياً في الاستهلاك الزائد للمياه في الأحياء اليهودية في القدس. لقد واجه المسؤولون عن توزيع مياه الشرب في القدس في مطلع شهر أبريل سنة ١٩٢٥ موقفاً يمكن وصفه بأنه كارثي؛ فقد كانت أزمة انقطاع مياه الأمطار غير مسبوقه، إذ لم يتجاوز مستوى تساقط مياه الأمطار ٢٥٠ مم، في مقابل متوسط سنوي يقارب ٦٥٠ مم، كما لم تنجّ الأرياف المجاورة، فقد تأثرت هي الأخرى على نحو بالغ، وقد عبّرت الطائفة اليهودية عن محنتها على نحو صارخ، وما انفكت تضغط على الإدارة لكي تحصل على مقعدين إضافيين في هيئات صنع القرار في دائرة توفير المياه WSD، وقد تم جلب الماء على نحو طارئ بواسطة سكك الحديد من عيون صرفند، بالقرب من الرملة، الأمر الذي حدا بسلطات توزيع المياه لأن ترفع سعرالتكلفة بما يقارب الثلث، ومع ذلك فقد بقيت من دون استيفاء الحاجة. وعند قراءة تقرير كتب شهر آذار ١٩٢٦، نكتشف أن نظام ترشيد للمياه قد تم وضعه في بداية حزيران ١٩٢٥، جاء فيه: «إن أهم ما يميز النظام الجديد هو افتتاح مكتب خاص [مكتب تذاكر] للبيع، لجمع ومراقبة بطاقات المياه [...] وذلك بالوقوف أمام الصنابير، حيث يتم تزويد الناس بما مقداره ملء تنكة ماء (٤ غالونات) للتذكرة الواحدة».<sup>١٧</sup>

هنا ندرك على نحو أفضل دوافع القرار القاضي بتحويل مياه أرتاس في مواجهة غضب سبعين ألفاً من سكان القدس؛ ذلك أن خطورة احتجاج ٤٠٠ من ساكني أرتاس لا يمكن أن يعني الكثير.

١٦ HAJM, série *Water Supply*, carton 615, rapport no. 3 (1<sup>er</sup> mars 1924 - 31 mars 1925), p. 22.

١٧ HAJM, série *Water Supply*, carton 619, rapport n° 4 (1<sup>er</sup> avril 1925 - 31 mars 1926), p. 26 (« Standpipes and ticket bureau »).



PUMPING STATION AT BIRKET EL-ARRUB.

بعثة الجنرال ألنبي للمياه. المصدر:

Palestine Exploration Fund Quarterly Statement, January 1919



WATER ARRIVES AT JERUSALEM, 18TH JUNE, 1918.

وبعد هذا التحديد لحق الزراعة، فإن بقية المرسوم مكرّسة إلى تحديد حق الملكية؛ فالبنود الثالث من المرسوم في الحقيقة يعطي الحق لموظفي دائرة تزويد المياه بالتوغل في الملكية الخاصة في قرية أرتاس: إذ يعطي المجلس الموظفين حق دخول أراضي الملكية الخاصة لأغراض إقامة (في أو بالقرب من قرية أرتاس) محطات ضخ أو ما شابه من آلات، كما يسمح بوضع أنابيب ممّا يسمى العين (spring) إلى الصهاريج في برك سليمان،<sup>٢٤</sup> ويضيف المرسوم في الجزء المتبقي من البنود الثالث أن الحق الممنوح لموظفي الحكومة يخولهم منع دخول سكان القرية إلى بعض هذه الأماكن التي أضحت ملكية حكومية. «ولفرض ضمان نقاء المياه المأخوذة من تلك «العين»، فإن المجلس يخول الموظفين بمنع الجمهور من الوصول إلى البركة «Pool»، ولهذا الغرض فإنه يقيم سياجاً حول البركة».<sup>٢٥</sup>

لقد مثل هذا صدمة كبيرة لأهل أرتاس، وخصوصاً ونحن نعلم الأهمية الرمزية والاجتماعية لنبع الماء في حياة القرويين في فلسطين، فقد وجدوا أنفسهم فجأة ممنوعين من الوصول إلى ما يمكن تسميته بمركز القرية الرئيسي، الذي أصبح مسجداً، هذا عدا تلك الآلات الصاخبة التي تم تركيبها في المكان؛ أمّا البنود الأخيرين من المرسوم، فقد خُصصا لتحديد أوجه التعويض الممكنة في حالة وقوع أضرار على الأرض أو المزروعات أو مباني أهل القرية (البند ٤)، ويحدد شروط التحكيم في حال وقوع خلاف بين الأطراف (البند ٥): «إذا ما وقع أي خلاف بين المجلس وأي أحد من سكان قرية (أرتاس) هكذا، فيما يخص كمية المياه المخصصة لأي من حاجاته المحددة في البند الثاني، أو حول قيمة مبلغ التعويض الذي يمكن أن يدفع له (في البند الثالث أو الرابع) مثل هذا الخلاف سيحال إلى محكم واحد يعينه المندوب السامي، وإن حُكم هذا المحكم لا رجعة فيه».<sup>٢٦</sup> لقد تم استبعاد حق الاستئناف لمصلحة إجراءات التحكيم الفردي، وبموجبه فإن المفوض السامي نفسه، الذي اتخذ قرار المصادرة لعين أرتاس قد غدا قاضياً وطرفاً في النزاع في آن واحد، ولتواجه سلطات الانتداب أي موقف طارئ فقد حوّلت للسلطة البلدية، وللمجلس الاستشاري في دائرة المياه صلاحية المصادرة المطلقة، الأمر الذي لم يتردد الوطنيون الفلسطينيون من استنكاره معتبرين ذلك بمثابة سلب تعسفي لمواردهم المائية.

يعكس تقرير أندريه كوش لمدة ما بين الأول من

أبريل ١٩٢٥ إلى ٣١ مارس ١٩٢٦، التطبيق العملي لمرسوم أرتاس واتخاذ القرارات المتعلقة به.<sup>٢٧</sup> فقد حاول مدير مصلحة المياه، على أكثر من ثلاث صفحات تبرير الإجراءات المتعلقة بالمصادرة متظاهراً بأنه فوجئ برودة فعل القرويين، ففي وصفه للبنية التحتية والتجهيزات الهيدروليكية في المكان، فإنه يوضح، ومن دون قصد، عن قيمة المشروع وتأثيره على النسيج الاقتصادي والاجتماعي في القرية، يقول: «تقع عين أرتاس في قرية أرتاس الصغيرة التي تحمل الاسم نفسه على مسافة ١,٧ كيلو متر إلى الشرق من برك سليمان (...) وتتدفق المياه خلال قناة قديمة شقت في التل إلى خزان مفتوح، ومنه تؤخذ مياه الشرب بواسطة علب (صفيح)، أما مياه الريّ فإنها تنساب خلال قنوات من الطوب».<sup>٢٨</sup>

فنتيجة وصف أندريه كوش، تبين أن هناك نظاماً مائياً (هيدروليكية) حقيقياً متكاملًا، حيث تتضح القيمة الرمزية والوظيفية المنظمة باقتسام المياه،<sup>٢٩</sup> ووفقاً لما يقوله أندريه كوش فإن هذا التوازن قد تم تعليقه لمصلحة حاجات أبناء مدينة القدس. «إن طاقة النبع في مطلع أبريل ١٩٢٥ وفقاً لبداية استطلاعنا هي ٨٦,٤٠٠ غالون في اليوم (...) وقد تبين نتيجة شهادة الخبراء الزراعيين الحكوميين، أن حاجة القرية من المياه لا تتجاوز ٢٠٪ من طاقة النبع، وذلك لحاجاتهم اليومية لمياه الشرب وأعمالهم المنزلية، وسقاية حيواناتهم، وري ما لديهم من أشجار (معظمها أشجار فاكهة)، عدا ريّ الخضراوات الذي ينبغي، من وجهة نظرنا، وفي ضوء الحاجة الماسة للمياه في مدينة القدس، أن يعوض مائياً».<sup>٣٠</sup>

هناك معلومتان أساسيتان يمكن لنا أن نتبينهما من هذه الفقرة، من ناحية: إن سن القرار وإعلان مرسوم ٢٥ مايو ١٩٢٥ قد اتضح أن من اقترح على حكومة الانتداب الإسراع بتحويل مياه أرتاس هو المجلس الاستشاري لمصلحة المياه، الذي على أثره أعلن المفوض السامي المرسوم، وبعبارة أخرى فإن مفوض السلطة قد تم

<sup>٢٧</sup> HAJM, série *Water Supply*, carton 619, rapport n° 4 (1er avril 1925 - 31 mars 1926), p. 14-16 (« Urtas pumping station »).

<sup>٢٨</sup> *Ibid.*

<sup>٢٩</sup> Fabienne Wateau, *Partager l'eau. Irrigation et conflits au nord-ouest du Portugal*, Paris, 2002, p. 39-43 (« Les infrastructures d'irrigation »).

<sup>٣٠</sup> HAJM, série *Water Supply*, carton 619, rapport n° 4 (1<sup>er</sup> avril 1925 - 31 mars 1926), p. 15.

<sup>٢٤</sup> *Ibid.*, article 3 (1).

<sup>٢٥</sup> *Ibid.*, article 3 (2).

<sup>٢٦</sup> *Ibid.*, article 5 (1).

اقتراحه على نحو مباشر من الإدارة المستفيدة من هذا التفويض؛ من ناحية ثانية، فإن تحديد الحق في الزراعة التي تضمنها نص المرسوم قد تم التعبير عنه هنا، على نحو أكثر وضوحاً: فإذا ما كان ريّ الأشجار القائمة (trees existing) يبدو مضموناً، فإن ريّ الخضروات الذي يشغل أكبر مساحة من أرض أرتاس، ويوفر الجانب الأكبر من عائدات القرويين، سيكون معلقاً مدة عام كامل. وحين نتجول اليوم في حقول أرتاس، وبمعينة الصور التي التقطتها عالمة الاجتماع هيلما غرانفست (Hilma Granqvist) (١٨٩٠-١٩٧٢) في الأعوام من ١٩٢٥ و ١٩٣١، فإن المرء يمكنه تقدير أهمية المكان، كما يمكنه إدراك الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لأنشطة زراعة الخضراوات، عندها يمكن للمرء إدراك التأثير لقرار تحويل المياه على الناس، الذي كان بمثابة استفزاز حقيقي لمشاعر السكان،<sup>٣١</sup> إن الوصف التقني الفاتر من قبل أندريه كوش لهذا الحدث، يمكنه أن يكشف عن التلوث البيئي والضجيج الذي أحدثته عملية ضخ المياه، يقول: «خمسة أيام في الأسبوع، أما كمية المياه التي تضح في اليومين الباقيين، فإنها تترك للقرويين لريّ أشجارهم».<sup>٣٢</sup>

إن الأمر الذي يتجاوز قضية كمية مياه النبع المخصصة للمزارعين، هو أن إجراءات المصادرة قد اضطرتهم كذلك إلى الانشغال بقضية زمنية، إذ استدعى ذلك حرص المزارعين، من الآن فصاعداً، على إتباع نظام لتقاسم مياه الريّ في يومين فقط من الأسبوع. إن التحليل الدقيق لمرسوم أرتاس، وأشكال تطبيقه يتيحان إذن فهماً أكثر لأسباب احتجاج القرويين، وحتى تتوفر على إلمام دقيق لأرائهم، فإن علينا أن نتجنب المصادر الإدارية (الرسمية)، وننظر في البيان الذي أصدرته التنفيذية العربية في الأيام الأولى من شهر حزيران ١٩٢٥.

## احتجاج التنفيذية العربية : حجاج قانوني وسياسي

تمثّل المذكرة التي قدمتها اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي، إلى مكتب المستعمرات (Colonial Office) في مطلع شهر حزيران ١٩٢٥؛ تمثل وثيقة ذات أهمية

بالغة، أولاً لأنها تشهد على التنبه لأهمية منابع المياه في المشروع الصهيوني، وبالتالي التهيؤ لتطوير رؤية سياسية لمواجهة هذا المشروع.

لقد تم نشر الاحتجاجات على تحويل مياه أرتاس على نحو واسع في الصحافة المحلية، وبالتحديد في الصفحة الأولى، وعلى امتداد عمودين كاملين في صحيفة نشرة فلسطين (Palestine Bulletin) عدد الثلاثاء ٩ حزيران ١٩٢٥، فقد تم بناء النص على نحو محكم، بحيث انقسم إلى ثلاثة أقسام زمنية: مقدمة مكرسة للأزمة المائية، ثم سرد تاريخي يُظهر الطبيعة السريعة والتعسفية لإجراءات إعلان المرسوم، ثم في النهاية تحليل سياسي للقضية يشرح كيف كان مزارعو أرتاس ضحية عملية سلب في إطار المشروع الصهيوني الاستعماري في فلسطين.

إن نظرة الوطنيين الفلسطينيين لأزمة المياه تختلف كلياً عن وجهة النظر التي قدمها أندريه كوش في تقريره السنوي، فالوصف للأزمة كان أقل كارثية، أما التحليل فقد كان سياسياً تماماً: "نظراً إلى قلة الأمطار في فصل الشتاء الماضي، فإن هناك شحاً في المياه في مدينة القدس، ولكن ندرة المياه هذه لا تهدد بحدوث ضائقة ما بسبب وجود مصادر برك سليمان والعروب، ولكنها ربما فرضت ركوداً تاماً في نشاطات البناء، التي تقوم بها حركة الهجرة اليهودية على نطاق واسع».

فالأزمة في ربيع ١٩٢٥، وفقاً لرؤية التنفيذية العربية، لم تكن كارثة «طبيعية»، فإذا ما نظرنا إلى أصلها، فإنها ينبغي أن تُبحث في إطار الهجرة اليهودية، والامتداد الحضري لمدينة القدس من الجهة الغربية. فإذا ما كان أندريه كوش يحرص سواء على التهويل، أو على جعل الأزمة المائية «طبيعية-أي بفعل الطبيعة»، فإن المسؤولين الفلسطينيين على العكس من ذلك، يهوّنون من الأزمة، وينظرون إليها من جانبها السياسي، فهناك مسألة حسابية يمكن أن تعطي حقاً لأولئك المحتجين؛ فبالرغم من الأزمة القاسية المترتبة على قلة سقوط الأمطار في شتاء ١٩٢٥/١٩٢٤، فإن كمية المياه الموزعة على القدس، وفقاً لمصلحة المياه (Water Supply Department)، لم تكن إطلاقاً في ذلك الوقت تقل عن ٤٥٠ متر مكعب (أبريل ١٩٢٥)، وهي الكمية نفسها مقارنة مع مقدار ما تم توزيعه سنة ١٩٢٢، وعليه فإن نقص المياه في تلك السنة، كما يلاحظ، أقل بكثير مما أُشيع.

إن من أصدر البيان (من الوطنيين الفلسطينيين) يعترفون، بعد مقدمة البيان، من دون الحاجة بشرعية

<sup>٣١</sup> Karen Seger (éd.), *Portrait of a Palestinian village. Photographs of Hilma Granqvist*, Londres, 1981.

<sup>٣٢</sup> HAJM, série *Water Supply*, carton 619, rapport n° 4 (1<sup>er</sup> avril 1925 - 31 mars 1926), p. 15.

الجهود التي بذلتها مصلحة المياه (W.S.D) لإغاثة سكان مدينة القدس بالمياه، غير أن تحويل مياه أرتاس بالنسبة إليهم، على العكس من ذلك، لا يمكن تبريره. «فالثناء على هذه الجهود لا يعني بأي حال أن تصبح مبررات للحكومة لكي تشرّع ما ليس شرعياً، وأن تدوس بالإقدام الحقوق الشرعية، التي لا يمكن لأحد أن يشكك بها، ألا وهي حقوق ملكية العرب، كل ذلك بهدف تحفيز أنشطة البناء لمصلحة الهجرة اليهودية، التي وبسبب عدم أهليتها قد تمت إدانتها من قبل اللجنة الدائمة للانتداب في عصبية الأمم ضمن تقريرها الأخير». إن التعبير عن الحجاج القانوني، والحجاج السياسي هنا يبدو واضحاً لا لبس فيه: فحقوق مزارعي أرتاس «لا يمكن الممارسة فيها»، وكذلك اتهامهم الذي يهدف إلى تشجيع الهجرة اليهودية «مدان» من قبل الأسرة الدولية. لقد شهدت المدة الواقعة بين عامي ١٩٢٤-١٩٢٦ ذروة الهجرة اليهودية، فقد بلغت ٣٤,٠٠٠ مهاجر مقابل ٨,٥٠٠ مهاجر سنة ١٩٢٢ على سبيل المثال، وثمانية آلاف سنة ١٩٢٣، وثلاثة آلاف سنة ١٩٢٧، وألفين سنة ١٩٢٩.<sup>٢٣</sup> فالأرقام تتحدث بذاتها: فبعيداً عن المناهضة الطبيعية من قبل الوطنين العرب للمشروع الصهيوني، فإن سنة ١٩٢٥ قد شهدت، وفقاً لرويتهم تهديداً خاصاً وحاداً.

وبعد مقدمة بيان الاحتجاج، فإن المحتجين يقدمون رواية للأحداث الهدف منها تفنيد الطبيعة التعسفية للإجراءات، وتهدف أيضاً إلى بيان أهمية المقاومة العفوية للفلاحين «قبل شهرين، سأل نائب حاكم بيت لحم سكان أرتاس (مسلمهم ومسيحيهم)، من هو المالك الحضري الذي لا يُجادل في ملكيته لعين أرتاس، لكي يبيع جميع أو جزءاً من هذه المياه إلى بلدية القدس مدة عام، ولكنهم بكل عفوية، وعلى نحو مباشر رفضوا ذلك، قائلين إن كل نقطة من ماء «سعيد» [هكذا]. لا يمكن الاستغناء عنها لأنها كانت بالكاد تسد حاجات القرية لريّ بساتينهم، وماشيتهم التي تمثل كل معنى للحياة لديهم».<sup>٢٤</sup>

إن الرفض القاطع من قبل الفلاحين لطلب المصادرة، وفقاً لرأي من كتبوا البيان، مبرر نتيجة تقدير الحاجات الضرورية للمزارعين، على العكس تماماً لما جاء في تقرير أندريه كوش: «وحيث تم إحصار ممثليهم إلى مكتب حاكم القدس، وتم إخبارهم بقرار الحاكم بأخذه

مياه عين أرتاس، وأمرهم بالألا يستخدموا هذه المياه لريّ خضرواتهم، وأن ذلك سيكون تحت طائلة الغرامة... فإن هذه التهديدات قد دفعت فقراء الملاكين - لعين سعيد - لتقديم شكوى إلى محكمة العدل العليا ضد حاكم القدس. إن الفارق بين تقديرات أندريه كوش لحاجات أهل القرية ٢٠٪ من مجمل طاقة النبع، وبين التقديرات التي أوردها المزارعون بأنفسهم - أي جميع طاقة النبع - تشرح نفسها إذن، بتوزيع مجمل طاقة النبع الممكنة، التي تتوافق عند هذه النقطة، مع (النشاطات الزراعية) حيث دافع المزارعون بكل شراسة عن ذلك، بينما نظرت إليها سلطات الانتداب على العكس من ذلك بمثابة نشاطات لا تحظى بالأولوية. وفي الجزء الباقي من سرد [المحتجين]. فإنه يميل إلى إظهار أن إعلان المرسوم، قد تم في أوضاع متسارعة بصورة خاصة، وفي الحد الأدنى من الشرعية: «وحيث أدركت الحكومة أن مسلكها كان لا بد أن يكون مداناً من قبل محكمة العدل العليا، فقد سنت وأعلنت على نحو متزامن في ٢٥ من الشهر نفسه مرسوم عين أرتاس»، وقامت بنشره في اليوم نفسه، في نشرة خاصة وخارجة عن المؤلف في الصحيفة الرسمية. على العكس من الإجراءات المتبعة، في حين كانت مصادرة ملكية المياه في قرية أرتاس نفسها قانونية».<sup>٢٥</sup>

وعند قراءة هذه السطور، فإن المرء يمكنه أن يفهم على نحو أفضل، قضية السرعة التي تمثلت على نحو ضمني في تقرير أندريه كوش: فالحق في هذه القضية، لا يملك إلا أن يتبع ويهت خلف الأمر الواقع، وهذا بدوره قد دفع اللجنة العربية للتأكيد بأن المرسوم «قد شرعن اللاشعري». وإذا ما تجاوزنا هذا التحليل القانوني، فإن هذه المرحلة قد أتاحت للوطنيين الفلسطينيين تطوير خطاب سياسي متقدم على نحو عام: «إن مثل هذه الإجراءات تكشف بوضوح السخافة المرعبة في الإمساك بيد واحدة للتشريع والتنفيذ في حالة فلسطين».

نحن هنا في قلب جدل مؤسس لفكرة شلل المؤسسات في فلسطين الانتدابية، وفي أعقاب المصادقة على ميثاق الانتداب في يوليو ١٩٢٢، فقد اقترح هيربرت ساموئيل تأليف دستوره والمضي قدماً في اتجاه انتخابات تشريعية، ولكن اللجنة التنفيذية العربية قاطعت هذا التوجه، معتبرة أن مشاركتها ستجبرها لاحقاً بالاعتراف بالأمر الواقع وبالوطن القومي اليهودي. وفي مايو ١٩٢٣، اضطر هيربرت ساموئيل إلى

<sup>٢٣</sup> The Palestine Bulletin, 9 juin 1925, p. 1 (« Arab Executive Protests against Water Ordinance »).

<sup>٢٤</sup> Henry Laurens, La question de la Palestine, t. 2, op. cit., p. 74.

<sup>٢٥</sup> The Palestine Bulletin, 9 juin 1925, art. cit.

وقف العملية الانتخابية، رافضاً التقدم في اتجاه «الحكم الذاتي» ومكرساً عملية الحكم عن طريق المرسوم.<sup>٣٦</sup> إن مسألة التمثيل الفلسطيني، التي كانت بعيدة عن كونها جدلاً مؤسساتياً بين الوطنيين الفلسطينيين والسلطات الانتدابية، قد شكلت في الحقيقة نقطة خلاف أساسية داخل الاتجاهات المتنوعة في الحركة الوطنية الفلسطينية، فمن ناحية كانت هناك اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني، التي تأسست في حيفا سنة ١٩٢٠ برئاسة رئيس بلدية القدس السابق موسى كاظم الحسيني، الذي يمثل التيار المتشدد، والرافض كلياً لأي خيار سياسي يقترحه الانتداب، في مقابل هذه النزعة يقف أنصار راغب بيك النشاشيبي، الذي تم تعيينه على رأس بلدية القدس إثر إقالة موسى كاظم الحسيني، لقد تم إفشال هذا التيار «المعتدل» حين حاول الدخول في الانتخابات في بداية عام ١٩٢٣، وعليه، فقد قام بسحب أنصاره من بلديات عديدة كانوا يديرونها في فلسطين. وفقاً لهذا المنظور يمكننا أن نفهم على نحو أفضل كل هذا الشجب والاستنكار الذي تضمنته مذكرة اللجنة التنفيذية: فقد استهدف الهجوم كلاً من قوات الانتداب البريطاني، ورئيس بلدية القدس الذي اتهم بالتعاون المشبوه أثناء انتخابات سنة ١٩٢٣، إضافة إلى تعاونه في مشروع تحويل مياه أرطاس بعد ذلك بعامين. سلطت قضية أرطاس إذن الضوء على التوترات والتناقضات الداخلية التي كانت تعتمل داخل صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، فتكتف رسالة كانت محفوظة في الأرشيف الشخصي لديفيد يلين (David Yellin)، الذي كان مستشاراً لبلدية القدس، بما لا يدع مجالاً للشك وُضع رئيس بلدية القدس راغب بيك النشاشيبي، فقد كتب هذه الرسالة السرية في ٢/أبريل ١٩٢٤ الكولونيل فريدريك هيرمان كيش الذي كان يدير المنظمة [التنفيذية] الصهيونية في فلسطين، أرسلها إلى إسحاق بن زيفي الذي كان أكثر قادة (اليشوف) نشاطاً، وغداً فيما بعد رئيساً لدولة إسرائيل (١٩٥٢-١٩٦٣)، في هذه الرسالة يطلب كيش من بن زيفي بوضوح أن لا يقدم على تنظيم حملة صحفية ضد راغب بيك النشاشيبي، موضحاً أن هذا سيكون بمثابة خطأ استراتيجي لأنك «تعرف جيداً أن مجموعة راغب النشاشيبي بيك... الخ، الذي يمسك بالمجلس البلدي، هم جميعاً من أقرب الناس إلينا بين الوجهاء العرب في الحياة العامة».<sup>٣٧</sup> هذه الرسالة، إضافة إلى وثائق أخرى عديدة، تدعم

<sup>٣٦</sup> Ibid.

<sup>٣٧</sup> Henry Laurens, *La question de Palestine*, t. 2, op. cit., p. 31 et p. 42-46.

فرضية التعاون، إن لم تكن خيانة راغب بيك النشاشيبي وفساده، الذي كان جزءاً كبيراً من نشاطاته يمؤلاً فعلياً من أموال يتم التكتّم عليها من قبل المنظمات الصهيونية،<sup>٣٨</sup> بعد هذا التطور الكبير للقضية والمكرس للجوانب القانونية والمؤسسية، فإن القسم الأخير من المذكرة يحرص على جمع عناصر التفسير السياسي للأحداث بربط قضية أرطاس مع مجموعة من السوابق، مقدماً بالتالي قضية سلب المياه كواحدة من أشكال سلب الأراضي، ثم يصف في النهاية إجراءات المصادرة بأنها إجراءات عنصرية. هذا الجزء الأخير يتيح الربط بين الخطاب الوطني الفلسطيني ونظرية المياه، ومن أجل ذلك فإن أولئك الذين أصدروا المذكرة يعممون هذا الأمر على جميع أنحاء فلسطين، معتبرين أن سلب مياه أرطاس تقرر جرس الإنذار على عموم الحياة الزراعية الفلسطينية: «إن تجاوز القانون من قبل الحكومة الفلسطينية في سلب المياه المملوكة لأهل أرطاس ليشير الرعب في نفوس كل السكان العرب، لأنه لن يكون هنالك من فارق قانوني أو شرعي بين أولئك الذين يسلبون المياه من مالكيها بطرق طبيعية، وبين الذين يسلبونهم ملكياتهم الشرعية».<sup>٣٩</sup> لقد تم تقديم قضية أرطاس كحالة مثالية للإستراتيجية الصهيونية في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وتم كذلك تقديم سلب المياه كنموذج بين غيره من نماذج الاستيلاء على الأراضي، وعليه فإن النظر إلى التوازي الواضح بين قضية الأرض وقضية المياه تشكل خطاب وعي قد وجه إلى الفلاحين بصورة خاصة. ولكي يفسروا تحويل مياه أرطاس كعملية سلب وليس كعملية مصادرة، فقد أكد الذين أصدروا المذكرة أن إجراءات التحويل لم تكن تستهدف المصلحة العامة، بل استهدفت مصلحة قطاع محدد من السكان، وهي الطائفة اليهودية في القدس: «ليس من الممكن الادعاء بأن المرسوم كان من أجل المصلحة العامة (...)

**فسلب الملكية، كما هو معروف، قد جرى ليخدم**

<sup>٣٨</sup> C.Z.A., A.153/143/2 (archives personnelles de David Yellin), Frederick Herman Kisch à Itzhak Ben Zvi, 2 avril 1924 (copie confidentielle adressée à David Yellin).

<sup>٣٩</sup> Voir Henry Laurens, *La question de Palestine*, t. 2, op. cit., p. 62-67 (« Husseini et Nashashibi »). La défense des Nashashibi est notamment exprimée dans une biographie rédigée par le neveu de Ragheb: Nasser Eddin Nashashibi, *Jerusalem's Other Voice. Ragheb Nashashibi and Moderation in Palestinian Politics*, 1920-1948, Exeter, 1990. Je remercie Nasser Eddin Nashashibi pour les entretiens qu'il a bien voulu m'accorder chez lui à Jérusalem, au mois de mai 2003.

نجد أنفسنا فجأة مهدين بفقدان المياه الضرورية للحياة».<sup>٤٢</sup>

إن تشخيص صحيفة القدس «Jerusalem»، يتوافق تماماً، ونقطة نقطة مع التشخيص الذي أورده أعضاء اللجنة العربية: فآزمة المياه في ١٩٢٥، إذا ما كانت قد عرفت بهذا الهبوط الملحوظ لمقياس نسبة هطول الأمطار، فإن هنالك أسباباً بنيوية أبعد غوراً بكثير: إن هذه الأسباب هي في الحقيقة أسباب ذات طابع سياسي، بالمعنى العريض للكلمة، وخصوصاً أن الهجرة اليهودية قد كانت وراء الزيادة الملحوظة لحاجات الماء، وفي الوقت نفسه، نمط البناء المتقدم، الذي لا يأخذ في اعتباره الطاقات الذاتية في أساليب التزود بالمياه، ولا أساليب توفير الاستهلاك لدى القادمين الجدد.

إن قضية أرطاس، على الرغم من صغر حجمها، فإنها تسلط الضوء وتجسد مجموعة من التطورات المهمة والمتعلقة بكل من الحركة الوطنية الفلسطينية، ومدينة القدس، وأنماط ممارسة سلطات الانتداب لقوتها. ففيما يتعلق بالحركة الوطنية الفلسطينية، إن قضية أرطاس تكشف بوضوح الرهان الأصلي، الذي تمثله التعبئة للجماهير الفلاحية خلال أعوام العشرينيات، في إطار مشروع عام لتوسيع القاعدة الاجتماعية للحركة، فهذه التعبئة لم تأت من فراغ، كما أن هنالك أكثر من شاهد يمكن أن يجلب انتباه المؤرخين قبل الحرب العالمية الثانية،<sup>٤٣</sup> غير أن مرحلة الانتداب يمكن اعتبارها، من دون شك، مسرحاً لتكثيف الالتزام الوطني للحركة الفلاحية الفلسطينية،<sup>٤٤</sup> وعليه يمكن اعتبار قضية أرطاس واحدة من المعارك المؤسسة، زيادة على أنها تضيف إلى الخطاب التقليدي الخاص بالدفاع عن الأرض، تحولاً ذا طبيعة أصلية بواسطة الخطاب الخاص بالدفاع عن المياه، الذي غدا في العقود التالية واحداً من أهم القواعد الكبرى في الحركة الوطنية الفلسطينية.

إن قضية أرطاس يمكن أن تكون بالمقابل كاشفة للحركة المفصلية بالنسبة إلى الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية، والسياسية، وإلى الإجراءات القانونية. إن

الحي اليهودي تحديداً، الذي سُمح له بالبناء من دون إنشاء آبار (صهاريج) لجمع مياه الأمطار، كما كان عليه حال العرب منذ العصور القديمة، فهذه ضرورة أساسية في القدس».<sup>٤٥</sup>

إن هذا الجزء الأخير من المحاجبة بالنسبة إلينا، يكتسي أهمية قصوى، فهو يؤكد أن الوعي بالمستوى الإستراتيجي للشبكة المائية (الهيدروليكية) سيغدّي، من الآن فصاعداً، الخطاب الوطني الفلسطيني، بالرفض الكلي لمشروع التهويد السكاني (الديموغرافي) للقدس. وبالإضافة إلى ذلك، يكتسي الجزء الأخير من المذكرة بصلاية خاصة، حيث إن مجمل المصادر التي أمكن الاطلاع عليها تؤكد تزايد الشرخ الخاص بالمياه بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية في القدس، فالأحياء اليهودية تتمتع بقدر أقل من الخزانات التقليدية، وتتمتع بوجود البنية التحتية التقليدية، حيث التخزين والتوزيع، في حين تكون الحاجة إلى المياه أكثر نسبياً بفعل تعميم مستويات الراحة الحديثة (الحمامات والمراحيض)، أما الأحياء ذات الأغلبية العربية في القدس فإنها، على العكس من ذلك، وبسبب قدمها النسبي، لديها خزانات تقليدية أكثر، وهي كذلك مربوطة على نحو أفضل بالموزعات المائية التقليدية (خزانات الحرم، وبائعو المياه)، إضافة إلى أن حاجتهم للمياه أقل نسبياً، بفعل إتباعهم بنمط حياة ونظافة تقليدية (الحمام الشعبي).<sup>٤٦</sup>

لذا، فإن الأحياء اليهودية تتطلب بالتأكيد تمديدات بلدية إضافية أكثر منها في الأحياء العربية، وأي تواجد للخزانات المنزلية التقليدية في الجزء العربي من المدينة يمكن فهمه جزئياً على أنه بمثابة تقصير من قبل سلطات البلدية تجاه متطلبات لا توفر ضمانات النظافة.

وهناك مصادر أخرى يمكن عن طريقها التأكيد على حدوث مثل هذا الشرخ ذي الخاصية المائية (الهيدروليكي)، فعلى سبيل المثال، ظهرت هذه المقالة في صحيفة القدس «Jerusalem»، وكانت قد كتبت في ٢٤ مارس ١٩٢٥: «لقد عمّ الجفاف لدى الجميع، وخصوصاً بعد أن أصبحت صرعة البناء من دون اهتمام لعمل خزانات مياه، بل والأدهى تفضيل هذا النمط من البناء- الذي يقال عنه إنه يجبر الناس باستهلاك مياه المدينة، لقد كنا نظن أن المرء تكفيه مياه الأمطار ليتمكن من الحصول على مصدر هزيل للمياه، غير أننا لم نكن نعلم، لتخلف المطر، أن الينابيع نفسها ستجف، وها نحن، وبفعل موجة المهاجرين، والعادات المجلوبة من أوروبا

٤٢ يقع حَمَام الشفا تحديداً في قلب المدينة القديمة. بالقرب من سوق الفطانين- أنظر: Lucien Golvin, « Quelques notes sur le Sûq al-Qattânin et ses annexes à Jérusalem », *Bulletin d'Études Orientales* (Institut Français de Damas), tome xx, année 1967, p. 101-117).

٤٣ Revue *Jérusalem*, n° 125, mai-juin 1925, p. 348 (« La sécheresse en Terre Sainte »).

٤٤ Rashid Khalidi, *L'identité palestinienne, op. cit.*, p. 147-187.

٤٥ *The Palestine Bulletin*, 9 juin 1925, art. cit.

٤٦ *Ibid.*

هذه الحركة هي بالتأكيد تشكل واحدة من أسباب الكفاءة المعنوية والنجاح المميز للاحتجاج الوطني، ويمكن اعتبارها في المقابل، لأحد تسميرات الإخفاقات التكتيكية المتعاقبة للحركة الوطنية.

تحتوي قضية أرطاس كذلك على كثير من الدروس المتعلقة بمدينة القدس، فمن حيث المستوى العام لفت بيان التنفيذية العربية الانتباه إلى مشروع التهويد البشري (الديموغرافي) للمدينة المقدسة، في إطار اتساع الهجرة اليهودية في أثناء موجة الهجرة اليهودية (Alya) الرابعة. وبالتحديد أكثر، فإن قضية أرطاس قد أتاحت رؤية فعلية "الحدود الاجتماعية - المائية" بين شطري المدينة الشرقي والغربي.

إن الرواية المتعلقة بالمياه "الهيدرولوجية" لمدينة القدس تتكشف إذن على نحو خاص وذي صلة لإدراك التطورات الرئيسية التي كانت تجري [في المدينة]، إنه أمر يمكن مشاهدته بالعين، وعلى نحو متجسد ومائل، ذلك أن الفارق بين شرقي وغربي المدينة قد غدا خطأً للانقسام،<sup>٤٥</sup> ومن الضروري هنا عدم تبسيط الأمور، فإن من الصواب القول إن التباين الذي تحدث عنه الوطنيون الفلسطينيون يشهد بوجود استقطاب طائفي حقيقي في المجتمع الحضري.

إن هذه الهوة التي أخذت في الاتساع بين الجزء الغربي والجزء الشرقي لمدينة القدس، لا يمكن شرحها تحديداً عن طريق منظور التطور الطائفي، ففي مدن متوسطة أخرى عديدة، يمكننا ملاحظة انتكاسة حضرية مشابهة بين مدينة يمكن تسميتها، وفقاً للحالة: المدينة «الجديدة» أو «الحديثة» أو «الأوروبية» أو «الغربية»..... ومدينة أخرى معاكسة: المدينة «العجوز» أو المدينة «القديمة»، أو المدينة «الشرقية»، من دون أن تكون هنالك بالضرورة قراءة ذات طابع اجتماعي يلفت الانتباه إلى ظاهرة مرتبطة بالإيقاع التاريخي الاستعماري، وإلى التطور التاريخي المركب.<sup>٤٦</sup>

وفي النهاية، تتيح قضية أرطاس المجال لملاحظة النهج السياسي والمؤسساتي المغلق الذي أحاطت حكومة الانتداب نفسها به منذ مطلع العشرينيات، ذلك أن عجزها عن إقامة نظام مؤسساتي ذي تمثيل حقيقي للأطراف، هو الذي شجع عملية تحول الصراع إلى صراع طائفي. فالتحليل المتعاكس للعريضتين المركبتين في ذلك العام

٤٥ من المعروف أن الكوفية قد كانت رمزاً للمقاومة الفلسطينية منذ سنة ١٩٢٨. وقد استعارها الثوار ما بين الحربين العالميتين. أنظر:

(Henry Laurens, *La question de Palestine*, t. 2, *op. cit.*, p. 396).

٤٦ Voir planches 32 et 39.

الملف المائي من وجهة النظر هذه يمكن أن يكون ذا أهمية توضيحية خاصة: ففي مارس ١٩٢٥ قام مجلس يهود القدس بالضغط على البلدية ليحصل على دعم ليؤثر على دائرة توفير المياه (D.S.W)، وفي يونيو ١٩٢٥ قامت اللجنة التنفيذية في المؤتمر العربي الفلسطيني بالاحتجاج ضد سرقة المياه «العربية» لمصلحة يهود القدس، فالتناقض الأساسي لممثلي الانتداب يبدو واضحاً ومفصوحاً، ذلك أن الطرفين، وإزاء مصلحة عامة كتوزيع مياه الشرب، لم يعد في معظمه ممكناً إلا على أساس طائفي أو وطني. وفي النقطة الأخيرة فإننا سنلاحظ أن خاتمة قضية أرطاس التي قدمت أمام المحكمة العليا في القدس، ثم أمام مجلس الملك الخاص (Council Privy) في لندن، تؤكد الفشل السياسي والقانوني الذي وقعت حكومة الانتداب نفسها فيه.

### هل كان مرسوم أرطاس «تميزياً»؟

لقد تم رفع الشكوى التي صاغتها اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني أمام محكمة العدل العليا في فلسطين بواسطة المحامي الشهير مغنم المغنم، وهو المعروف بدفاعه الشرس عن القضية الفلسطينية، وكان هو نفسه عضواً في اللجنة التنفيذية،<sup>٤٧</sup> وفي ٩/ يونيو أوردت صحيفة فلسطين (Palestine Bulletin) أن الشكوى قد تم تسلمها، وأعلنت المحكمة العليا أنها ذات اختصاص، وأن الأمر قيد البحث،<sup>٤٨</sup> وفي ٢٥/ حزيران أعلمت صحيفة فلسطين، وعلى صفحاتها الأولى، قراءها أن: التحكيم في قضية أرطاس قد حكم ببطلان جانب الحكومة.<sup>٤٩</sup> ذلك أن عدم صلاحية المرسوم تعتمد على حجتين رئيسيتين: فمن ناحية أن تحول مياه أرطاس كان إجراء تمييزياً بحكم أن كل ضحايا هذا الإجراء كانوا من العرب، وأن أغلب المستفيدين منه كانوا من اليهود؛ ومن ناحية أخرى، فإن تحديد حق الاعتراض للشاكين

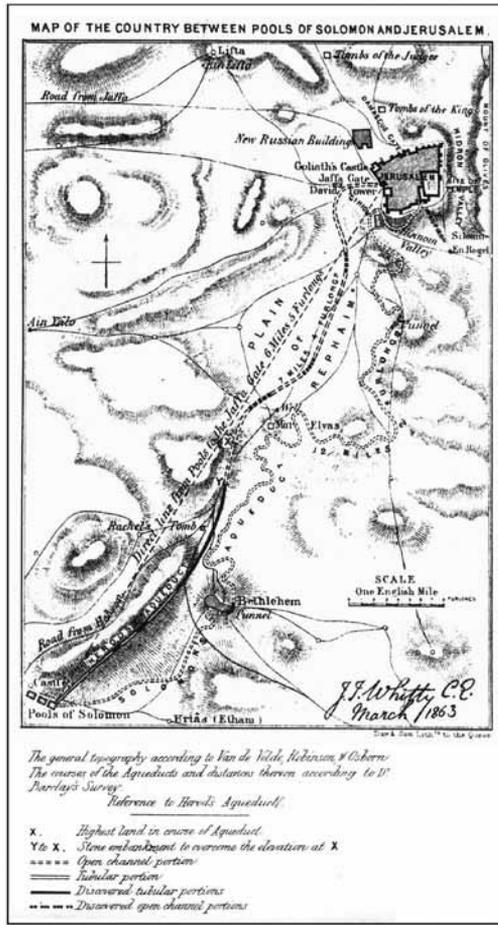
٤٧ Odile Goerg et Xavier Huetz de Lempis, «La ville européenne outre-mer», in Jean-Luc Pinol (dir.), *Histoire de l'Europe urbaine*, t. 2, p. 277-551.

٤٨ لقد بينت صحيفة فلسطين بوست عدد ٢١ فبراير ١٩٢٣ أن المحامي مغنم مغنم كان قد استقبله المندوب السامي بصفته عضواً في التنفيذية العربية. وأنه قد ترفع بشراسة عن قضية فلاحي دانوم، التي أنقل فيها الفلاحون بالضرائب. ومغنم مغنم هو زوج المناضلة الفلسطينية الشهيرة ماتيليل المغنم. مؤلفة الكتاب الشهير:

(*The Arab Women and the Palestinian Problem*, Londres, 1937.

ويعود الفضل إليها في تنظيم أول تظاهرة نسوية في ١٦ أكتوبر ١٩٢٩. وقد انضمت إلى جماعة راغب بيك النشاشيبي بمناسبة تشكيل حزب الدفاع الوطني في ديسمبر ١٩٣٤.

٤٩ *The Palestine Bulletin*, 9 juin 1925, p. 1.



خريطة المنطقة بين برك سليمان والقدس. المصدر:  
Palestine Exploration Fund Quarterly Statement, January 1919

في هذه الحالة لا يمكن أن يكون وارداً.<sup>٥٣</sup> إن الخاتمة القانونية لقضية أرتاس تتيح لنا عبر ذلك الإطلاع على جوهر التناقض الانتدابي، الذي يمكن تلخيصه بأنه تناقض بين الحقوق والواقع؛ فالقضاة في المحكمة العليا ينظرون في «الواقع»؛ بينما أولئك في المحكمة الملكية يحكمون انطلاقاً من الأمر الواقع (Defacto)، فضحايًا تحويل المياه هم عرب، والمستفيدون هم يهود، الأمر الذي دفعهم إلى التأكيد بأن الإجراءات تعتمد على الأمر الواقع التمييزي (Defacto)، بينما ينظر الآخرون

<sup>٥٣</sup> C.Z.A., S.22 / 229, 17 février 1926 (« Jerusalem Water Supply: Palestine Supreme Court's Decision against Urtas Ordinance set aside: Privy Council's Decision »).

لا يضمن نزاهة القرارات المستقبلية للتحكيم في حال ظهور نزاع بين القرويين وسلطات الانتداب،<sup>٥٤</sup> فكما نرى، إن الركنين اللذين قام عليهما الاحتجاج الخاص بالتنفيذية العربية قد أخذًا كلمة كلمة بواسطة القاضي في محكمة فلسطين العليا، وبالرغم من ذلك، فإن ضخ مياه أرتاس قد استؤنف منذ مطلع حزيران، وقد قال القضاة في المحكمة العليا إن الإجراءات التي اتخذتها حكومة الانتداب قد كانت بمثابة تعليق لقرارهم. وبكل وضوح، إن ضخ المياه يمكن أن يتواصل إلى أن يصدر قرار المحكمة الملكية (Council Privy)، في القضية على نحو نهائي. وفي ١٦ / فبراير ١٩٢٦، أي بعد ثمانية أشهر من بدء اشتعال القضية، وإلى ذلك الحين، تواصل ضخ مياه عين أرتاس من دون انقطاع، وقامت المحكمة الملكية في لندن المكلفة بالاختصاص القضائي على مجمل الأراضي المدارة من قبل التاج البريطاني<sup>٥٥</sup> باستبعاد صلاحية الحكم الذي تم النطق به في محكمة فلسطين العليا، ومالت على نحو قاطع لمصلحة السلطات الانتدابية: «إن اللجنة القانونية في المحكمة الملكية تسمح ببناء حاكم مقاطعة القدس - يافا، ورئيس لجنة مصلحة مياه القدس، من الحكم الصادر عن المحكمة العليا في فلسطين، الذي يمنعهم من أخذ المياه من عين أرتاس القرية الكائنة بجوار القدس، إن سموها (المحكمة) تقرر أن حكم المحكمة العليا مرفوض، وأن العريضة مستبعدة، وأن المدعين ينبغي عليهم دفع تكاليف الإجراءات متضمنة تكاليف النداء».<sup>٥٦</sup> إن هذا الانقلاب اللفظي في الموقف ليحمل دلالة قاطعة

للتناقضات الداخلية التي مر بها الانتداب. فمرسوم أرتاس، بالمناسبة، يحمل في ذاته قراءتين متعاكستين تماماً من جانب المحكمة العليا في فلسطين، ومن جانب المحكمة الملكية، فمن الناحية الأولى (محكمة فلسطين) فإن مرسوم أرتاس هو تمييزي بكل وضوح، ووفقاً لقضاة المحكمة العليا في فلسطين، فإن مصادرة عين أرتاس يحرم مالكيها العرب من حقوقهم الشرعية ليستجيب إلى حاجات الطائفة اليهودية في القدس، الأمر الذي يضع في دائرة الشك الأنصاف الذي ينبغي أن يحكم سلوك ممثلي الانتداب؛ أما فيما يتصل بالقضاة في المحكمة الملكية فإنهم يعترفون بالعلاقة النظرية للقضية (المحاججة) لكنهم يؤكدون أن الطابع التمييزي

<sup>٥٤</sup> The Palestine Bulletin, 25 juin 1925, p. 1.

<sup>٥٥</sup> Ibid.

<sup>٥٦</sup> F.S. Perles, « British Crown's Judicial Powers: The King as a Supreme Court », The Palestine Post, 14 juin 1945, p. 4.

النهائية، هي بالتأكيد نموذج لسياسات حكومة الانتداب؛ إنه تناوب فوضوي، وتصعب قراءته لإجراءات مخيبة ثم تلميحات بالتهدئة، مناورات تخويف ثم محاولات للمصالحة، وفي الأعوام التالية، وحتى سنة ١٩٣٦، حيث تم افتتاح الشبكة الهيدرولوجية لرأس العين في اتجاه القدس، غير أن الغموض المشمول بمشاعر الذنب ذاته سيبقى هو إيقاع «قصة مياه القدس». إنه مؤشر واضح للتاريخ السياسي على نحو عام.

ترجمة: عبد الكريم أبو خشان

على العكس من ذلك حيث بقوا أوفياء للرواية القانونية "الهوية الفلسطينية"، تماماً كما كان منصوصاً عليها في المادة الرابعة من إعلان الحكومة البريطانية في ١١/يناير ١٩٢٣: «الذي يحدد أن هوية كل مواطني فلسطين هم فلسطينيون».<sup>٥٤</sup> هذا الوهم القانوني قادم لأن يؤكدوا، بحكم القانون، أن إجراءات التحويل المائية لم تكن تمييزية.

إن قضية أرطاس، رغم ضآلة حجمها، لتؤكد أن الهدوء الظاهري خلال أعوام العشرينيات لا يمكنه أن يستر التناقضين الجوهريين للانتداب: فمن ناحية يكشف الوجود البريطاني في فلسطين عن منطق استعماري، وهو محاط على نحو ضيق بالقانون الدولي؛ ومن ناحية أخرى فإن الوعد بوطن قومي لليهود قد تبين بوضوح أنه غير منسجم مع الخطاب الرسمي القاضي بالدفاع عن «المصلحة العامة» في فلسطين.<sup>٥٥</sup>

هذا التناقض المزدوج دفع السلطات البريطانية إلى مضاعفة الالتواءات، لكي تسترضي، على نحو متوال هذا الطرف أو ذاك، ففي تقريره السنوي للمدة الواقعة بين ١٩٢٦-١٩٢٧ يحاول أنديريه كوش أن يقدم صورة مخففة من أحداث أرطاس، حيث أوقف ضخ المياه كما كان مقرراً في نهاية شهر مايو ١٩٢٦، حتى لا يتجاوز مدة الاثني عشر شهراً المحددة في المرسوم، كما أن السلطات أرادت أن تبدو رحبة الصدر فيما يتصل بالحل النهائي للمدّعين. «ففي ٢٦ مايو ١٩٢٦، أوقف الضخ تماماً، وتم إزالة معدات الضخ، وفيما يتصل بالخلافات التي سببتها المقاومة العنيدة لقروبي أرطاس ضد استعمالنا لجزء من المياه، الناتجة عن دعوى قضائية رفعها القرويون ضد الحكومة، فإنه لما يتلج الصدر القول إن من الكرم واللباقة في تعامل الحكومة، إن الموضوع برّمته قد تم حله بروح الصداقة، وإن القرويين قد تم إعفاؤهم من النفقات الثقيلة التي قررها نص قرار المحكمة، والتي سيتم التغاضي عنها (النفقات)».<sup>٥٦</sup>

إن قضية أرطاس، وحتى في أساليب تسويتها

٥٤ Ibid.

٥٥ Cité par Henry Laurens, *La question de Palestine*, t. 2, op. cit., p. 25.

٥٦ روجر هيكوك، النظام الدولي وعلاقته بالاستعمار، المفاوضات حول فلسطين في اللجنة الدائمة للانتداب في المجتمع الدولي: مرجع سبق ذكره ١٤٢-١٢٩.

In Nadin Meouchy et Peter Suglette (ed.) *The British and the Frinch Mandates*. op. Cit. P129-142.

HAJM, série *Water Supply*, carton 619, rapport n° 5 (1<sup>er</sup> avril 1926 - 31 mars 1927), p. 20 («The Urtas station»).